دراسة المعجمات اللغوية

١ — المصباح المنير

في دراسة معجمات اللغة الأصيلة متعة فائقة ، وفائدة علمية لغوية عظيمة وبحث مفيد جداً عن تطور اللغة والتعبير ، وأعني بالمعجمات الأصيلة المعجمات التي تحتوي على أصالة في البحث اللغوي كصحاح الجوهري أو أصالة في الجمع والشرح كأساس البلاغة لجار الله محمود الزمخشري والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ، أو أصالة في الاختصار كمختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي . وغير الأصيلة هي المعجمات التي يغلب عليها التقليد والنقل البليد .

وهذه الدراسة وقفتني ، فيما وقفتني عليه من أحوال مؤلفي تلكم المعجمات ، على أنهم كالنحويين يستعملون أحياناً ما يخالف القياس المجمع عليه بين العلماء ، ويعبرون أحياناً بعبارات مولدة لم يشيروا إلى توليدها ، ويشرحون آونة بكلمات لم تحتو معجماتهم على شرحها مع أن أظهر صفات المعجم اللغوي أن لا يحتاج في شرح عباراته إلى معجم آخر فضلاً عن شرح مادته اللغوية ، ويستعملون تارات ما أهملوا جواز استعماله في مادته ، مغلبين عليه وجهاً آخر أو غافلين عن ذلك أصلاً . ومن المعاجم الأصيلة المحتوية على ما ذكرته آنفاً من اللامح والفوائد والمآخذ « المصباح المنير » الذي مثلت به وبغيره في البيان عن الأصالة في التأليف اللغوي .

وقد ذكر ابن حجر في الدرر مؤلف المصباح المنير ونقل قوله السيوطي في البغية قال : « أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي ، قال في الدرر : اشتغل ومهر وتميز في العربية عند أبي حيان ثم قطن حماة ، وخطب بجامع الدهشة ، وكان فاضلاً عارفاً بالفقه واللغة ، صنف المصباح

المنير في غريب الشرح الكبير . توفي سنة نيف وسبعين وسبعمائة »[1] .

ونقل محمد باقر الخونساري ما في بغية السيوطي وزاد عليها ، قال : أحمد بن محمد بن علي الفيومي المصري ثم الحموي ، نقل صاحب البغية عن أبي الفضل بن الحجر (كذا) أنه قال في حق هذا الرجل في كتابه الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : اشتغل ومهر وتميّز في العربية عند أبي حيان ثم قطن حماة وخطب بجامع الدهشة وكان فاضلاً ، عارفاً بالفقه واللغة صنف كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . توفي سنة نيف وسبعين وسبعمائة (انتهى) . والوجه في هذه النسبة ، كما ذكر بعضهم ، أن مقصوده الأصلي من وضعه إنما كان هو البيان والتفسير لغرائب لغات كتاب (العزيز في شرح الوجيز) للامام الرافعي القزويني ، وهو أكبر شرحيه على أصغر كتب الغزالي في فقه الشافعي المعروفة [أي كتب الغزالي] بالبسيط والوسيط والوجيز على حذو ثلاثة الامام الواحدي بهذا الوجه في تفسير القرآن العزيز . وفي الرياض أنه [أي العزيز] كتاب ضخم جداً وشرحه ممزوج بالمتن ، وقد رأيت نسخة عتيقة منه بأصبهان وهو أفيد كتب الشافعية في جميع مذاهب الامة بأجمعها ، وعلى سوقه مشى العلامة في كتاب التذكرة وإن لم يمهله الأجل لتتميمه . هذا وقد فرغ الفيومي من تأليف كتاب المصباح في سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، ويظهر منه أنه مختصر كتاب كبير آخر له في اللغة[2] ... » .

ويظهر من مادة « غزل » من المصباح المنير أن أحمد الفيومي دخل بغداد قال : « وغزالة : قرية من قرى طوس وإليها ينسب الإمام أبو حامد الغزالي ، أخبرني بذلك الشيخ مجد الدين محمد بن محمد بن عبي الدين محمد بن أبي طاهر شروان شاه بن أبي الفضائل ثغر اور بن عبد الله بن ست النساء بنت أبي حامد الغزالي سنة عشر وسبعمائة » . وقال يوسف أليان سركيس : « رأيت له ديوان خطب غير مطبوع كتب فيه اسمه كما يأتي : شهاب الدين فخر العلماء العاملين ، خطيب خطباء المسلمين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الامام كمال الدين محمد ابن

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة « ١٧٠ » .

(٢) روضات الجنات « ص ٩١ » .

الشيخ الامام أبي الحسن الفيومي الشافعي . وقال في مقدمة الديوان المذكور : إن السلطان الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة لما أنشأ الجامع بظاهر حماة في شعبان سنة ٧٢٧ ندبني الى خطابته ، ولم أكن يومئذ مستعداً لها ، فعارضت باب المولى الكريم [١] ... » .

وقال حاجي خليفة : « المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للشيخ الامام أحمد بن محمد بن علي الفيومي ... فرغ من تأليفه في شعبان سنة ٧٣٤ أربع وثلاثين وسبعمائة وتوفي سنة (٧٧٠) سبعين وسبعمائة فصار ترتيبه كترتيب المغرب للحنفية [٢] » .

وقال الفيومي في أول المصباح : « الحمد لله رب العالمين ... وبعد فاني كنت جمعت كتاباً في غريب شرح الوجيز للامام الرافعي وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة وأضفت اليه زيادات من لغة غيره ومن الألفاظ المتشابهات ومن المماثلات ، ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر ، وقسمت كل حرف منه باعتبار اللفظ إلى أسماء مفتوحة الى مكسور الأول ومضموم الأول ومفتوح الأول ، والى أفعال بحسب أوزانها ، فحاز من الضبط الأصل الوفي ، ونال من الايجاز الفرع العلي ، غير انه افترقت بالمادة الواحدة أبوابه ، فوعرت على السالك شعابه ، وانتدحت [٣] بين يدي الشادي رحابه ، فكان جديراً بأن تنبهر دون غايته ركابه ، فجر إلى ملل ، ينطوي على خلل ، فأحببت اختصاره على النهج المعروف ، والسبيل المألوف ، ليسهل تناوله بفهم منتشره ، ويتعسر تطاوله بنظم منتشره ، وقيدت ما يحتاج إلى تقييده بألفاظ مشهورة البناء ... واعلم أني لم التزم ذكر ما وقع في الشرح واضحاً ومفسراً وربما ذكرته تنبيهاً على زيادة قيد ونحوه ، وسميته بالمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، والله

---

(١) معجم المطبوعات العربية والمعربة « ١٤٧٦ » .

(٢) كشف الظنون في الباب .

(٣) في نسخة المطبعة الأميرية بمصر المطبوعة بنظارة المعارف العمومية سنة ١٩١٢ وتصحيح الأستاذ الشيخ حمزة فتح الله الشهير « امتدحت » وهو تصحيف .

تعالى أسأل أن ينفع به إنه خير مأمول [1] » .

ومن محاسن المصباح المنير أن مؤلفه ختمه بخاتمة جليلة في الصرف وتعداد أكثر المراجع التي رجع إليها في التأليف قال : « وقد اقتصرت في هذا الفرع أيضاً على ما يتعلق بألفاظ الفقهاء وسلكت في كثير منه مسالك التعليم للمبتدئ والتقريب على المتوسط ليكون لكل خط حتى في كتابته . وهذا ما وقع عليه الاختيار من اختصار المطوّل ، وكنت جمعت أصله من نحو سبعين مصنفاً ما بين مطول ومختصر ، فمن ذلك :

١ — التهذيب للأزهري وحيث أقول : وفي نسخة من التهذيب فهي نسخة عليها خط الخطيب أبي زكريا التبريزي .

٢ — وكتابه على مختصر المزني .

٣ — والمجمل لابن فارس .

٤ — وكتاب متخير الالفاظ له .

٥ — وإصلاح المنطق لابن السكيت .

٦ — وكتاب الألفاظ

٧ — وكتاب متخير الالفاظ

٨ — وكتاب المذكر والمؤنث

٩ — وكتاب التوسعة له .

١٠ — وكتاب المقصور والممدود لأبي بكر ابن الأنباري .

١١ — وكتاب المذكر والمؤنث له .

١٢ — وكتاب المصادر لأبي زيد سعيد بن أوس الانصاري .

١٣ — وكتاب النوادر له .

١٤ — وأدب الكاتب لابن قتيبة .

١٥ — وديوان الأدب للفارابي

١٦ — والصحاح للجوهري

١٧ — والفصيح لثعلب

١٨ — وكتاب المقصور والممدود لأبي إسحاق الزجاج

١٩ — وكتاب الأفعال لابن القوطية

٢٠ — وكتاب الأفعال للسرقسطي

٢١ — وأفعال ابن القطاع

٢٢ — وأساس البلاغة للزمخشري

(١) المصباح المنير ، الطبعة المتقدم ذكرها ، ص ٣ ، ٤ .

٢٣ — والغريب للهروي

٢٤ — والمعربات لابن الجواليقي

٢٥ — وكتاب ما يلحن فيه العامة له

٢٦ — وسفير الافادة لعلم الدين السخاوي

ومن كتب سوى ذلك فمنه راجعت كثيراً منه لما أطلبه نحو :

٢٧ — غريب الحديث لابن قتيبة

٢٨ — والنهاية لابن الأثير

٢٩ — وكتاب البارع لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المعروف بالقالي

٣٠ — وغريب اللغة لأبي عبيد القاسم بن سلام

٣١ — وكتاب مختصر العين لأبي بكر محمد الزبيدي

٣٢ — وكتاب المجرد لأبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين الهنائي

٣٣ — وكتاب الوحـــوش لأبي حاتم السجستاني

٣٤ — وكتاب النخلة له

وما التقطت منه قليلاً من المسائل :

٣٥ — كالجمهرة [لابن دريد]

٣٦ — والمحكم [لابن سيده]

٣٧ — ومعالم التنزيل للخطابي

٣٨ — وكتاب لأبي عبيدة معمر بن المثنى

٣٩ — والغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد ابن محمد الهروي

٤٠ — وبعض أجزاء من مصنفات الحسن ابن محمد الصغاني من العباب وغيره

٤١ — والروض الأنف للسهيلي

وغير ذلك مما تراه في مواضعه ، ومن كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ بأقوالهم ، الموقوف عند نصوصهم وآرائهم مثل ابن الأعرابي وابن جني وغيرهما ، وسميته غالباً في مواضعه حيث ينبغي عليه حكم ، ونستغفر الله العظيم مما طغى به القلم أو زل به الفكر ، على أنه قد قيل : ليس من الدخل أن يطغى قلم الانسان ، فانه لا يكاد يسلم منه أحـــد ولا سيما من أطنب ... ونسأل الله حسن العاقبة في الدنيا والآخرة ، وأن ينفع به طالبه والناظر

فيه ، وأن يعاملنا بما هو أهله بمحمد وآله الأطهار ، وأصحابه الأبرار .

وكان الفراغ من تعليقه على يد مؤلفه في العشر الأواخر من شعبان المبارك سنة أربع وثلاثين وسبعمائة هجرية [1] » .

٤٢ — وقد ذكر هو كتاب المدخل لأبي عمر الزاهد في « جمع » من مصباحه

٤٣ — ديوان عدي بن زيد العبادي وشرحه ، ذكره في « أم م » من المصباح .

٤٤ — مشكلات معاني القرآن لابن قتيبة ، ذكره في « بعض »

٤٥ — معاني الشعر لابن السراج ، ذكره في « بعض »

٤٦ — معاني الشعر لابن السراج ، ذكره في « بعض » كذلك

٤٦ — كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد الله محمد بن السيد البطليوسي ، ذكره في «أول»

٤٧ — إعراب القرآن لأبي محمد مكي ، ذكره في « غير » من المصباح

٤٨ — الانصاف في الخلاف بين البصريين والكوفيين لكمال الدين بن الأنباري ، ذكره في « ثول »

٤٩ — شرح المفتاح لقطب الدين الشيرازي في « فضل »

٥٠ — المنهاج لابن البيطار ، ذكره في « إعد »

٥١ — كتاب الساحة للسموءل ، ذكره في « جرب »

٥٢ — تفسير القرآن لأبي الفرج بن الجوزي ، جاء ذكره في « ذكا »

٥٣ — شرح الحماسة للمرزوقي ، ورد ذكره في « إن » و « غير »

٥٤ — كفاية المتحفظ لابن الأجدابي في « بعر » و « ثغر »

٥٥ — مشكلات الوسيط في « جفل [2] »

وقد قرأت المصباح الغير من أوله إلى آخره قبل ثمان وعشرين سنة فألفيته جم الفوائد ، فيه تقول لغوية تجري مجرى الفرائد ، غير أنه لم يسلم من العيب الذي أشرت إليه ، وأصالته في

(١) المصباح المنير « ص ١١٠٠ — ١١٠٢ » .

(٢) سنذكر البقية في آخر المقالة .

الجمع لا فى علم صاحبه ، فانه كان ملماً بالصرف لا ملماً به ، ألا تراه يقول فى مادة « ندل » :

« المنديل : مذكر ، قال ابن الأنباري وجماعة ، ولا يجوز التأنيث لعدم العلامة فى التصغير والجمع فانه لا يقال مُنيديلة ولا مناديلات ، ولا يوصف بالمؤنث فلا يقال منديل حسنة فان ذلك كله يدل على تأنيث الاسم ، فاذا فقدت علامة التأنيث مع كونها طارئة على الاسم تعين التذكير الذي هو الأصل » .

وفى قوله هذا نظر فان علامة التأنيث التي هي التاء التي تقلب الى هاء لا تظهر فى التصغير إلا إذا كان الاسم ثلاثياً مجرداً منها مثل « نار نويرة » وشذّ من القاعدة « قدام » و « وراء » . قال هو نفسه ناقلاً فى « صغر » من مصباحه : « وصغرت الاسم تصغيراً ، فان كان ثلاثياً أو رباعياً أو جمع قلة صغر على بنائه أيضاً نحو ثوب وثويب ودرهم ودريهم وأفلُس وأفيلس وأعمال وأعيمال . وفى الثلاثي المؤنث إن كان امتاً ردت الهاء وقلت قديرة وعبينة ، وإن كان صفة لم تلحقه فيقال ملحفة مُلَيْحِف ، فرقاً بينها ... » . ثم قال فى « قدم » من مصباحه : « وقُدام خلاف وراء وهي مؤنثة » يقال هي قدام ، وتصغّر بالهاء فيقال قديدمة . قالوا : ولا يصغر رباعي بالهاء إلا قدام ووراء » .

وأما علامة التأنيث في الجمع فليست دائماً دليلاً على تأنيث المفرد قال هو في « بحر » من من كتابه المذكور : « والبُخار : معروف والجمع أبخرة وبخارات » فالبخارات مؤنثة فى الجمع مذكرة فى المفرد ، ولا تدل البخارات على أن المفرد « بخارة » ، وإن كان التقدير يوجب أن تظنّ كذلك من أجل الجمع فقط ، وقال هو فى « ربط » من المصباح : « والرباط الذي يبنى للفقراء مولد ويجمع فى القياس ربط بضمتين ورباطات » . ولم يشترط التأنيث للجمع بالألف والتاء بل جعله قياساً عاماً . والحمام يجمع على حمامات سواء أعد مؤنثاً أم مذكراً ، ولا أحسب تأنيث من أنث الحمام إلا من الأوهام وذلك لالتباسه بالحمام الطائرة فان هذا الاسم يجوز تأنيثه

وتذكيره ، وإلا فالحسام على وزن « فَعّال » وهو من أوزان المذكّر [1] . وقد ذكر الفيومي قاعدة الجمع المتقدم ذكره بقوله في « بئر » : « قال ابن الأنباري : اعلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس تقول فيه منزل ومنزلات ، ومصلى ومصليات » .

وإذ كان المصباح المنير على الصفة التي ذكرناها من الاصالة والاحتواء على الفوائد اللغوية ، والعيوب غير القليلة ، وددنا أن نذكر شيئاً من تلك العيوب ، فقد قال مؤلفه في مقدمته :

١ — « وانتدحت بين يدي الشادي رحابه » أي اتسعت ، ولم يذكر هذا الفعل الخماسيّ في مادة « ندح » .

٢ — وقال فيها : « وإلى أفعال بحسب أوزانها » ولم يذكر استعمال « بحسب » في « حسب » وإنما اكتفى بقوله : « يجزى المرء على حسب عمله » . وكرر الاستعمال الأول في مادة « جرب » و « غطا » و « قال » و « كل » . ولعله ذكره في غير هذه المواضع .

٣ — وقال فيها : « فكان جديراً بأن تنهر دون غايته ركابه » . ولم يذكر « انبهر » في مادة « بهر » ولا اشترط إغفال وزن المطاوعة المزعومة في مقدمة كتابه .

٤ — وقال فيها يذكر الهمزة : « لأنها تسهّل الى الألف » و « إنما تكتب بما تسهّل إليه » . يُريد « تليّن وتُحال » ، ولكنه لم يذكر في « سهل » : سهل الشيء إلى كذا أي لينه وأماله اليه .

---

(١) قال المبرد : « وقال رجل من مزينة :

خليلي بالبوباة عوجا فلا أرى ✻ بها منزلا إلا جديب المقيد
فذق برد نجد بعدما لبت بتنا ✻ تهامة في حاميها المتوقد

« الكامل ج ١ ص ١٣٢ طبعة الدالجوني الأزهري » . وقال حنين الحيري الذي المشهور « قيل لي : عليك بالحمامات فانهم يجتمعون بها إذا أصبحوا فجئت إلى أحدها فدخلته فاذا فيه جماعة منهم » . « الأغاني ٢ : ٣٤٦ ، ٣٤٧ طبعة دار الكتب المصرية » ، وقال بعضهم كما في الأغاني « ٥ : ١٠٧ » « دخلت المدينة حاجاً فدخلت الحمام ، فبينا أنا فيه إذ دخل صاحب الحمام فغسله ونظفه » . وقال أبو ريحانة لرجل : « يا ابن أخي ، ان الشر الحسن من الغني الحسن ذي الصوت المطرب أدفأ للمغرور من حمام عمي » . « الأغاني ٦ : ١٠٤ » .

٥ — وقال في « بره » يعني الحيوان : واستسخر للانسان تسخيراً له عليه وإكراماً له كما استسخر النبات للحيوان » . وكرّر « الاستسخار » في مادة « سخر » غير أنه لم يذكره في « سخر » .

٦ — وقال في مادة « بضع » : « ونستأمر النساء في أبضاعهن » أي يطلب أمرهن ويؤامرن ، ولم يذكر « استأمر » في مادة « أمر » لكي يعلم معناه من لا علم له به .

٧ — وقال في مادة « بلع » . « تلوّن الى كذا » تحريداً : ضرب لونه إليه ، ولم يذكر تلوّن إليه في « لون » .

٨ — وقال في « بهم » : « واستبهم الخبر واستغلق واستعجم بمعنى » ولم يذكر « استغلق » في « غلق » .

٩ — وقال في « بوب » : « إذا نسبت الى المتضايفين » . ولم يذكر في « ضيف » أنه يقال « تضايف الاسمان » .

١٠ — وقال في « ندى » : « ناديته مناداة ونداءاً » ، ولم يذكر « نادى به » مع أنه استعمله في « يوس » قال : « وإذا نادى بنا المنادي » ولا يجوز له أن يحتج بزيادة الباء فانه ذكرها في مادة « بعض » وتكلّم على زيادتها ، قال : « لأن الأصل عدم الزيادة ، ولا يلزم من الزيادة في موضع ثبوتها في كل موضع ، بل لا يجوز القول به إلا بدليل ، فدعوى الاصالة دعوى تأسيس وهو الحقيقة ، ودعوى الزيادة دعوى مجاز ، ومعلوم أن الحقيقة أولى » .

١١ — وقال في « بوك » : « فكانت خالية من البؤس » وفي دعا « خال من التأويل » وكرره كثيراً ولم يذكر « خلا عنه » في مادته بل « خلا منه » .

١٢ — وقال في « بله » ناقلاً : « ومن كلام العرب : خير أولادنا الأبله العقول [1] »

(١) سيأتي أن الصواب « العقــول » وأنه اصطف على مصحح الصباح الشيخ عزة فتح الله — رحمه الله — .

على وزن صبور ، وهو مبالغة من الغافل ، ولم يثبت « الغفول » فى مادة « غفل » مع أنه من كلام العرب المشهور ، على حسبان أن « الغفول » خال من التصحيف ، وجاء فى « بله » من أساس البلاغة للزمخشري : « خير أولادنا الأبله العقول » على وزن صبور من الفعل « عقل » أي فهم وأدرك . وأيد الزمخشري وجود « العقول » بقوله فى عقل : « إن المرفه لتنفع عند الكلب العقور فكيف عند الرجل العقول » . وعلى اعتبار أنه « العقول » لم يذكره الفيومي فى « عقل » من المصباح .

١٣ — وقال فى الكلام على « الباء » أحد حروف الجر : اشتريت الثوب بدرهم وأتهبته منه بدرهم » ولم يذكر فى « وهب » هذا المعنى في هذا التعبير والقصر على « اتهبتُ الهبة : قبلتها » ومعلوم أن الشراء غير الهبة عند الفقهاء وغيرهم .

١٤ — وذكر فى « بيض » الأَدَون بمعنى ذا الأُدن ، قال : « ويحكى عن الجاحظ أنه صنف كتاباً فيما يبيض ويلد [1] من الحيوانات فأوسع فى ذلك . فقال له عربي : يجمع ذلك كلّه كلمتان : كل أدون ولود وكل صموخ بيوض . ولم يذكر « الأدون » فى « أذن » من المصباح .

١٥ — وذكر « الحيوانات » جمع الحيوان فى مادة « بيض » كما نقلتُ قبيل هذا السطر ، ولم يذكر هذا الجمع في مادة « حيي » فضلاً عن أنه أنكر صحته كما يفهم من كلامه ، قال : « والحيوان كل ذي روح ، ناطقاً كان أو غير ناطق ، مأخوذ من الحياة ، يستوي فيه الواحد والجمع لأنه مصدر فى الأصل » .

١٦ — وذكر « الصَّموخ » فى « بيض » كما نقلت آنفاً ، ولم يذكره في « صمخ » .

١٧ — وقال فى « تبر » يذكر التبر : « فان ضرب دنانير فهو عين » . ولم يذكر فى

---

(١) الصواب « فيما يبيض وما يلد » بتكرار « ما » الموصولة لثبوت التغاير بين الباض والوالد والتغاير يوجب تكرار الاسم الموصول ، كقوله — تعالى — « يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم » .

« ضرب » أنه يقال « ضرب الدينار ولا ضرب الذهب دنانير » .

١٨ — وقال فى « غدا » : « والغد اليوم الذي يأتي بعـــد يومك على أثره » وقال فى « تبع » : « وتتابعت الأخبار : جاء بعضهـا إثر بعض » ، ولم يذكر هـذين التعبيرين فى « أثر » وإنما قال : « وجئت فى أثره (بفتحين) وإثره (بكسر الهمزة والسكون) » واقتصر على ذلك .

١٩ — وقال فى « ابل » يذكر الإبل : « وإذا ثني أو جمع فالمراد قطيمان أو قطيمات » وقال فى « غنم » : وقد تجمع على أغنام على معنى قطعانات » . ولم يذكر الجمعين المذكورين للقطيع أي « القطيمات والقطعانات » فى « قطع » بل اقتصر على « القطعان » .

٢٠ — وقال فى « ابل » أيضاً : « وكذلك أسماء الجموع نحو أبقـار وأغنام » جمع البقر على « الأبقار » ولـكنه لم يذكر هذا الجمع فى مادته « بقر » .

٢١ — وقال فى « أبو » : « والأبوّة مصدر من الأب مثل الأمومة مصدر من الأم والأخوة والعمومة والخؤولة » . ولم يذكر معنى « المصـدر » فى « صدر » ولا الأخوّة فى « أخو » ولا الخؤولة بذلك المعنى فى « خول » وإنما قال : « وربما جمع الخال على خؤولة » .

٢٢ — وقال فى « أتن » : « والأتون ، وزان رسـول ، قال الأزهري : هو الحمام والجصاصة » . وظاهر الجصاصه أنها صناعة الجصاص ، مأخوذة من الجص كالبوابة من الباب ، ولم يذكر الفيومي الجصاصة فى « جص » وعلى حسبان أنها قياسـية يبقى للسماع فضل على القياس .

٢٣ — وقال فى « أثر » : « وأثرت فيه تأثيراً : جعلت فيه أثراً وعلامة » فتأثر أي قبل وانفعل » . ولم يذكر « انفعل » فى مادته « فعل » ، واستعمل الانفعال فى « عجب » ناقلاً قال : وقال بعض النحاة : التعجب انفعال النفس لزيادة وصف » .

٢٤ — وقال فى « أخو » : « والآخية بالمد والتشـديد : عروة تربط الى وتد مدقوق

وتشد فيها الدابة » . ولم يذكر في « ربط » أنه يقال « ربطت الشيء إلى الشيء » .

٢٥ — وقال في « أدب » : « الأدب يقع على كل رياضة محمودة يتخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل » أي يتعلم بها ويحذق ، ولم يذكر « تخرّج » بهذا المعنى في « خرج » ولا ذكره بمعنى « تأول وتوجه وكان له وجه » مع أنه قال في الكلام على « إلى » : « وعليه يتخرج قول القائل : أنت مائق إلى سنة . والتقدير عند سنة أي عند رأسها » . وآخر القول أنه لم يذكر « تخرّج » البتة .

٢٦ — وقال في الكلام على « أذربيجان » : « إقليم من بلاد العجم وقاعدة بلاد تبريز » . وقال في الكلام على « مأرب » : وكانت في الزمان الأول قاعدة التبابعة » صريحاً بالقاعدة « القصبة » ولكنه لم يذكر للقاعدة هذا المعنى في « قعد » بل ذكر قواعد البيت قال : « وقواعد البيت أساسه ، الواحدة قاعدة » .

٢٧ — وقال في مادة « أذن » : ويقال للرجل يتسمع القوم بطانة : هو أذن القوم » . وقال في « غش » : « غشه غشاً من باب قتل ... لم ينصحه » . وقد عدّى « نصح » بنفسه في العبارتين ، مع أنه قال في نصح : « نصحتُ لزيد أنصح نُصحاً ونصيحة ، هذه اللغة الفصيحة ، وعليه قوله تعالى : إن أردتُ أن أنصح لكم ، وفي لغة يتعدى بنفسه فيقال نصحته » فلماذا ترك اللغة الفصيحة ؟ لأنه نسي فصاحتها .

٢٨ — وقال في الكلام على « إذا » : « ومعناه اختصاصها بالحال إلا إذا علقها على شيء في المستقبل » . ولم يذكر « علقه عليه » في « علق » بل قال : « وعلقت الشيء بغيره وأعلقته ، بالتشديد والألف ، فتعلق » .

٢٩ — وقال في « أرخ » : « ويعتبر التاريخ بالليالي لأن الليل عند العرب سابق على النهار ، لأنهم كانوا أميين ... » . ولم يذكر في « سبق » إلا ما يفيد أنه يتعدى بنفسه كما جاء في القرآن الكريم « سبقونا » و « يسبقونه » و « سابق النهار » .

٣٠ — وقال في « أنف » : « ولين في كلامهم إنما يقال إلا الاستثنى والجمع ، في لغة ، وإين في قولهم عدن إين ، ويدون على الثاني دون الأول لأجل ألف التأنيث » .

استعمل « لأجل » بمعنى « من أجل » ولم يذكر الوجه الأول في « أجل » بل قال : « ويقال من أجله كان كذا أي بسببه » . واقتصر عليه . وعجبت من استعماله غير الفصيح ونسيانه ما نقله ، فقد كرّر ذلك في « حرف » قال : « وقوله تعالى : إلا متحرفاً لقتال . أي إلا مائلاً لأجل القتال لا مائلاً هزيمة » . وقال في « ذو » : « ولأجل ذلك قال ابن برهان من النحاة . قول المتكلمين : ذات الله جهل » . وقال في « رمن » : « مفتوحة لأجل هاء التأنيث » . قال ذلك وكأنه لا يعرف للتعبير الفصيح وجوداً .

٣١ — وقال في الكلام على « إلى » : « وبنو الحارث بن كعب وخثعم بل وكنانة لا يقلبون الألف » وقد والى بين « بل » و « الواو » . وهذا خطأ لأنه لا يجوز له الجمع بين هذين الحرفين على الولاء ، وخصوصاً في كونهما حرفي عطف ، فهو الذي قال في الكلام على « لا » : « وكذلك لا يجوز وقوعها أيضاً بعد حروف الاستثناء فلا يقال : قام القوم إلا زيداً ولا عمراً . وشبه ذلك ، وذلك لأنها للاخراج عما دخل فيه الأول ، والأول هنا منفي ، ولأن الواو للعطف ولا للعطف ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد » . فقوله « بل وكنانة » اجتمع فيه حرفان بمعنى واحد سواء أكانا حرفي عطف أم حرفي استئناف ، وشذّ من القاعدة التي ذكروها قولهم « ما إن فعل » في الشعر خاصة ، باجتماع « ما » و « إن » وهما للنفي .

٣٢ — وقال في « أنف » : « واستأنفتُ الشيءَ : أخذت فيه وابتدأته » . ولم يذكر « ابتدأه » في « بدأ » بل قال : « بدأت الشيءَ وبالشيءِ أبدأ بدءاً ، وهمز الكل ، وابتدأت به » .

٣٣ — وقال في الكلام على « إنْ » : « وقد تتجرد عن معنى الشرط فتكون بمعنى لو نحو : صلِّ وإن عجزت عن القيام ... أي صل سواء قدرت على القيام أو عجزت عنه » . ولم

يذكر في « جرد » . « تجرد الشيء من الشيء » بل ذكر « تجرد منه » . قال : « وجرّدته من ثيابه بالتثقيل نزعتها عنه ، وتجرد هو منها » .

٣٤ — وقال كما نقلنا في النقدة الثالثة والثلاثين « صلّ سواء قدرت على القيام أو عجزت عنه » وهـــذا موضع « أم » قال هو في « أم » : « ويجب أن يعادل ما بعدها ما قبلها في الاسمية والفعلية ، فان كان الأول إسماً أو فعلاً كان الثاني مثله نحو : أزيد قائم أم قاعد ، وأقام زيد أم قعد ، لأنها لطلب تعيين أحد الأمرين » والدليل على وهم المؤلف قوله تعالى « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » .

٣٥ — وقال في « بتّ » : « وبتّ شهادته وأبتّها بالألف : جزم بها » . ولم يذكر في جزم أنه يقال « جزمَ به » حتى يفهم القارئ مراده بجزم بها .

٣٦ — وقال في « ألم » : « وألمّ ديار كناية ، ويبدل من الهمزة ياء فيقال يلمّ » . ولم يذكر في « بدل » أنـه يقال « أبدل من الشيء كذا » بل قال : « وأبدلته بكذا إبدالاً : نحّيت الأول وجعلته مكانه » . وقال في « انكأ » : « وسيأتي تمامه في الواو فان التاء في هذا الفعل مبدلة من واو » .

٣٧ — وقال في « تيل » : « يقال : توبلت القدر إذا أصلحته بالتابل » . مع أن القدر مؤنثة قال هو في « قدر » : « والقدر آنية (كذا أي إناء) يطبخ فيها الطعام وهي مؤنثة » . فهو خطيء بحكم قوله ، غير أن أبا زيد القرشي المجهول السيرة ، وؤلف جمهرة أشعار العرب قال فيها — ص ١٩٢ — « والقمقم : القدر الصغير » . والظاهر أن المتأخرين جوزوا تذكير القدر وهي كذلك في اللغة العامية العراقية ، فمن المتأخرين عزالدين بن أبي الحديد ، قال : « وقيل لبعض من يخدم السلطان : لا تصحبهم فان مثلهم مثل قدر أسود كلما مسه الانسان اسودّ منه ، فقال : إن كان خارج تلك القدر أسود فداخلها أبيض [1] » .

---

(١) شرح نهج البلاغة « ٤ : ٣٢٠ طبعة الحلبي الأولى » .

فهو قد « ذَكَّرَ » القدر على الوجهين التذكير والتأنيث في فقرة واحدة ، وجاء في تعاليق بعض الأدباء المدبجة في الكامل في الأدب لأبي العباس المبرد ، بعد قول الشاعر :

كأن القطامط من جريها أراجيز أسلم تهجر غفارا

قول المعلق : « وقعت الرواية (من جريها) وصوابه (من غليها) لأنه يصف قدراً فيه لحم فشبه غليان القدر وارتفاع اللحم فيه بالموج الذي يرتفع [1] » .

٣٨ — وقال في « تفث » : « تَفِثَ تَفَثاً فهو تَفِث مثل تعب تَعَباً فهو تعب : إذا ترك الادهان والاستحداد فملاء الوسخ » . وقال في « شعث » : « والشعث أيضاً : الوسخ ، ورجل شعِث : وسخ الجلد ، شعث الرأس أيضاً ، وهو أشعث أغبر أي من غير استحداد ولا تنظف [2] » . وقال في « عون » : « وقال ابن السكيت وابن الأعرابي : استعان واستحدّ : حلق عانته » . ولم يذكر « استحد » ولا مصدره الاستحداد في « حدّ » فتأمل ذلك .

٣٩ — وقال في « تكك » : « التكة معروفة والجمع تكك مثل سدرة وسدر ، قال ابن الأنباري : وأحسبها معرّبة . واستك بالتكة : أدخلها في السراويل » . جاء بأدخل على الأصل ، ولكنه قال في « دخل » : « دخلت الدار ونحوها دخولاً : صرت داخلها فهي حاوية لك ... ويعدى بالهمزة فيقال : أدخلت زيداً الدار مدخلاً بضم الميم » ، ولم يذكر جواز « أدخله فيه » . والصحيح فيه ما ذكره الجوهري في الصحاح قال : « دخل دخولاً ، يقال : دخلت البيت ، والصحيح فيه أن تقديره : دخلت في البيت [3] ، وحذفت حرف الجرّ ،

---

(١) الكامل « ٢ : ١٢٧ طبعة الدالجموني الأزهري » .

(٢) قال في نظف : « وتنظف : تسكلف النظافة » . ويصعب تصورنا تسكلف النظافة في البدن دون تكلفها في الملابس . على أنه لم يرد للتكلف في قوله الأعلى .

(٣) تصحفت هذه الجملة في طبعة بلاد العجم الى « والصحيح فيه أن تريد دخلت الى البيت » . ولاخفاء في اختلاله .

فانتصب انتصاب المفعول به لأن الأمكنة على ضربين مبهم ومحدود ، [فالمبهم] نحو جهات الجسم الست : خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت ، وما جرى مجرى ذلك من أسماء هذه الجهات ، نحو أمام ووراء ، وأعلى وأسفل وعند ولدن ووسط بمعنى بين ، وقبالة ، فهذا وما أشبهه من الأمكنة يكون ظرفاً ، لأنه غير محدود ، ألا ترى أن خلفك قد يكون قداماً لغيرك . فأما المحدود الذي له خلقة وشخص وأقطار تحوزه كالجبل والوادي والسوق والمسجد والدار فلا يكون ظرفاً لأنك لا تقول : قعدت الدار ولا صليت المسجد ولا نمت الجبل ولا قمت الوادي وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجر نحو دخلت البيت وصعدت الجبل ونزلت الوادي » .

ونحن نشهد أن جميع ظروف المكان كانت مجرورة بحرف الجر « في » ثم اتسعت العرب في حذفه مع الظروف المبهمة ، وحافظت عليها مع الظروف المحدودة ، لأن المحدود يستلزم التقيد بالحدود ، وتحقيق الظرفية والحلول .

٤٠ — وقال في « جدب » : « وجدبته جدباً من باب ضرب : عبته ... » . وقال في « جرح » : « وجرحه بلسانه جرحاً : عابه . وقال في « أثن » : « نحت أثلة فلان : إذا عابه وتنقصه » وعنى بقوله عبته وعابه : أنقصه ورماه بالعيب ، إلا أنه لم يذكر في « عيب » هذا الاستعمال بل قال : « عاب المتاع عيباً من باب سار فهو عائب ، وعابه صاحبه فهو معيب » . وقديماً قال الشاعر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه ... وما فيكم لعيّاب عياب

وقال أسعد خليل داغر : « ويقولون : ولقد عابه بمعنى على قلة تدقيقه » وفي كتب اللغة : عاب الشيء جعله ذا عيب ، ومنه في سورة الكهف (فأردتُ أن أعيبَها) يعني السفينة ، قال أبو الهيثم في تفسير أعيبها أي أجعلها ذات عيب . فالوجه أن يقال « عاب عابه فعله » لا « عابه على فعله » ... وأما قول الشاعر : أنا الرجل الذي قد عبتموه ... فعلى تقدير مضاف أي عيبتم

فعله [1] » .

وفي كلامه نظر ، فلا جدال في صحة قولهم « عاب عليه فعله » أي نعاه عليه ، ولكنه لامانع من قولهم « عاب فلاناً » أي تنقصه ورماه بالعيب ، كما ذكرنا آنفاً ، وقال لبيد بن ربيعة :

يتأكلون مضالة وخيانة ويُعاب قائلهم وإن لم يشغب [2]

واحتجاج أسعد داغر بأن التقدير « عيّم فعله » لا يؤيد قوله الأول ، لأن معنى عيّم فعله « نسبّم اليه العيب » مع أن نصّ داغر يوجب أن يكون معناه « جعلتم فيه عيباً » مع أنهم لم يجعلوه ذا عيب ، وإنما كان العيب فيه من قبل ، وكيف ينكرون أمراً هم أحدثوه ؟! ولم يجيء « عابه » الذي بمعنى رماه بالعيب في الشعر وحده ، فقد جاء في أخبار صفين قول الامام علي : « فإنما مردكم إلى الله ، قال الله تعالى لقوم عابهم : لن ينفعكم الفرار [3] ... » . وقال معاوية ابن أبي سفيان : « واعلموا أنهم أهل بيت لا يعيبهم العائب ولا يلصق بهم العار » . وقال : « فوالله ما رأيته قط جالساً عندي إلا خفتُ مقامه وعيبه لي [4] » . وقال المغيرة بن شعبة : « والله ما أعيبه في قضية يجور ولا في حكم يميل [5] » وقال الزبير بن بكار راوياً : « فلم يترك عمرو بن العاص شيئاً يعيبه به إلا قاله [6] . والشواهد على صحة « عابه » من النثر والشعر كثيرة جداً [7] ، وإنما كان على أسعد داغر أن يقول : إن الفصيح أن يقال : « وقد عابه بعضهم بقلة

---

(١) تذكرة الكاتب « ص ١٠١ » .

(٢) البيان والتبيين « ١ : ٢٦٧ » طبعة عبد السلام هارون و « ١ : ١٨٢ » طبعة السندوبي » .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد « ١ : ٤٨٣ » .

(٤) الشرح المذكور « ٢ : ١٠١ » .

(٥) هو « ص ١٠٣ » .

(٦) هو « ص ١٠٤ أيضاً » .

(٧) ومن ذلك قول معاوية لمحمد بن أبي بكر يعني عثمان : « نسبته أنت وصاحبك » . وقال له « نعب أباك بما بدا لك أودع » . (الشرح المذكور ١ : ٢٨٤ » وقال طارق بن عبد الله النهدي : « ملكه هجبه وعاب أصحابه رسول الله . ص ... ولستنقصهم » يعني معاوية ، وقال ابن أبي الحديد : « ومن =

تدقيقه» بدلاً من «على تدقيقه» . فان فصحاء العرب قالوا «عابه بكذا وكذا» كما ذكرنا ، أما «عابه عليه» فقد قاله عبدالله بن مصعب ، قال : «وأمير المؤمنين حدث أفتعيبونه على ذلك[٢]» .

٤١ — وقال في «ثنى» : «فكان في قوله (الحسن) احتراز عن غير الحسن» معديا الاحتراز بعَنْ ، ولم يذكر في «حرز» إلا «احترز منه» قال : «واحترز من كذا أي تحفظ» .

٤٢ — وقال في «ثنى» أيضاً : «وتقدير الواحد ثَنى وزان سبب ثم عُوِّض همزة وصل» . بتعدية «عوض» إلى مفعولين بنفسه ، ولم يذكر ذلك في «ماض» بل قال : «وعوَّضني بالتشديد : أعطاني العوض وهو البدل والجمع أعواض» .

٤٣ — وقال في «ثنى» أيضاً : «وإذا عاد عليه ضمير» وفي «كل» قال : «فيجوز أن يعود الضمير على اللفظ تارة» . ولم يذكر في «عاد» جواز أن يقال «عاد عليه» بل قال: «عاد الى كذا وعاد له أيضاً» .

٤٤ — وقال في «جبر» : «والجبر وزان فلس خلاف القدر وهو القول بأن الله يجبر عباده على فعل المعاصي ، وهو فاسد ...» . وعدّى القول بالباء بمعنى الاقرار والاعتقاد ، وكرر هذا المعنى في كتابه ولم يذكر في قال «قالَ به» أي اعتقده ودان به ، ولا فسّر معنى القول ، ونص كلامه «قال يقول قولاً ومقالاً ومقالة والقال والقيل اسمان منه لامصدران قاله ابن السكيت ...» .

= فارق علياً حنظلة الكاتب ، خرج هو وجرير بن عبد الله البجلي من الكوفة الى قرقيسيا وقالا : لانقيم ببلدة يعاب فيها عثمان» . (الشرح ١ : ٣٦٧ ، ٣٦٨) وقال يحيى بن عروة بن الزبير : «كنت أعجب من وصفه اياه بما وصفه به ومن عيبه له» . «الشرح ١ : ٣٢١» وقال الضحاك بن قيس : «يشتمون أئمة الهدى ويعيبون أسلافنا الصالحين» . «الشرح ١ : ١٠٦» ، وقال الطبري «ذكروا قرابات عثمان وما سوغهم من مال المسلمين وعابوا أفعال عثمان» . «الشرح ١ : ١٦٠» وقال معاوية : «فما عتم فيه من شيء فهذه يدي لكم به رهناً» . «الشرح ١ : ١٦١» .

(٢) تاريخ ابن النجار .

٤٥ — وقال في « جذر » : « الجِذر : الأصل ... ومنه الجذر في الحساب وهو العدد الذي يضرب في نفسه ، مثاله تقول : عشرة في عشرة بمائة ، فالعشرة هي الجذر ، والمرتفع من الضرب يسمى المال » . وقال في « ضرب » : « والضرب في اصطلاح الحساب عبارة عن تحصيل جملة إذا قسمت على أحد العددين [المضروبين] خرج العدد الآخر ، أو [عبارة] عن عمل ترتفع منه جملة تكون نسبة أحد المضروبين إليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر » . وقد استعمل « المرتفع » بمعنى « حاصل الضرب » و « ارتفع » بمعنى « حَصَل » . ولم يذكر « ارتفع » في رفع أصلاً ولا « المرتفع » .

٤٦ — وقال في « جمر » : « والجِعرانة : موضع بين مكة والطائف وهي على سبعة أميال من مكة ، وهي بالتخفيف ... وعن ابن الدهبي : العراقيون يثقلون الجعرانة والحديبية ... وليس للتثقيل ذكر في الأصول المعتمدة عن أئمة اللغة إلا ما حكاه في المحكم تقليداً له في الحديبية » . ولم يذكر في « قلد » التقليد بهذا المعنى بل قال : « قلّدت المرأة تقليداً : جعلت القلادة في عنقها ، ومنه تقليد الهدي ... وتقليد العامل توليته كأنه جعل قلادة في عنقه وتقلدت السيف ... » .

٤٧ — وقال في « سرع » : « أسرع في مشيه وغيره إسراعاً . والأصل أسرع مشيه ، وفي زائدة . وقيل : الأصل أسرع الحركة في مشيه ، وأسرع إليه أي أسرع المضيّ إليه » . ولم يذكر جواز استعمال الأصل ، أعني « أسرَعه » مع أنه قال في « جفل » : « وجفلوا جفلاً من باب قتل إذا أسرعوا الهربَ » . وقال في « جهز » : « وجهزت على الجريح ... إذا أسرعت عليه وأسرعت قتله » . وقال في « خبب » : « وخبٌّ في الأمر ... أسرع الأخذ فيه » .

٤٨ — وقال في « غطا » : « غطوت الشيء أغطوه وغَطَّيْتُه أغطيه من بابي علا ودعى ، والتثقيل [غطّيته] مبالغة » . ولم يذكر « غطيت عليه تغطية » باستعمال « على » بدلاً من تعديته بنفسه ، مع أنه قال ناقلاً في « جلّ » : « وجلل المطر الأرض بالتثقيل : عمّها

وطبقها فلم يدع شيئاً إلا غلى عليه ، قاله ابن فارس فى متخير الألفاظ » .

٤٩ — وقال فى « جمع » : « ويقال لمزدلفة جمع إما لأن الناس يجتمعون بها وإما لأن آدم اجتمع هناك بحواء » . وقال فى « صاع » : « حكي أن أبا يوسف لما حج مع الرشيد فاجتمع بمالك فى المدينة » ، ولم يذكر أنه يقال « اجتمع فلان بفلان » وإنما قال : « واجتمع القوم واستجمعوا بمعنى تجمعوا » . و « اجتمع به » عبارة مولدة وتمثل تطوُّر « افتعل » للاشتراك ، فقد قالت العرب قديماً « اجتمع فلان وفلان » بالعطف بالواو ، وقالت « اجتمع الرجلان والرجل » بالتثنية والعطف ، و « اجتمعا واجتمعوا » بما يتوب من التثنية والجمع ثم قال المولدون « اجتمع فلان مع فلان » و « اجتمع فلان مع القوم » « واجتمع معه » ثم قالوا « اجتمع به » نحو « اتصلا واتصل به واتحدا واتحد به واشتبها واشتبه والتبسا والتبس به وامتزجا وامتزج به واختلطا واختلط به » وفى هذه الأيام قالوا « اصطدم به » قياساً على ذلك ، مع أن الاصطدام يؤدي إلى الدفع والضرب .

٥٠ — وقال فى « جهز » وقد نقلناه آنفاً : « وأجهزتُ عليه إجهازاً إذا أتممت عليه وأسرعت قتله » . ولم يذكر فى « تمّ » هذا المعنى بل قال : « تمّ الشيء يتمّ بالكسر : تكمّلت أجزاؤه . ويعدّى بالهمزة والتضعيف فيقال : أتممته وتممته » . ولم يذكر « أتمّ عليه » الذي نقلنا استعماله إياه فى كلامه على الاجهاز .

٥١ — ونقلنا في النقدة الخمسين قوله « تكملت أجزاؤه » . ولم يذكر فى « كمل » هذه الصيغة ، وإنما ذكر من المزيد « تكامل واكتمل وأكمل وكمل واستكمل » . فتأمل ذلك .

٥٢ — وقال فى « جور » : « والجارة : الضرّة ، قيل لها جارة استكراهاً للفظ الضرة » . وقال فى « حب » : « وكان القياس أن يجمع [الحبيب] جمع شرفاء [1] ، ولكن استكره لاجتماع المثلين » . ولم يذكر « استكره » ولا مصدره الاستكراه فى « كره » وإنما ذكر « كرُه

(١) الصواب « وكان القياس أن يجمع جمع شريف » . لأن شرفاء جمع فسكيف يجمع كجمعه ؟!

كراهة ، كُرهاً وأكرهه على الأمر إكراهاً » ، فاستكرهه معناه وجده كريهاً .

٥٣ — وقال في « حجز » : « وحُجزة السراويل : مجمع شـــدّه » . وقد ذكر السراويل ، ولكنه قال في مادة سرول : « السراويل ... أنثى وبعضهم يذكر فيقول : هي السراويل وهو السراويل ، وفرّق في المجرد بين صيغتي التذكير والتأنيث ، فيقال : هي السراويل وهو السروال » فهو قد استعمل الوجه الضعيف .

٥٤ — وقال في « حجم » : « وأحجمتُ عن الأمر ، بالألف : تأخرت عنه ، وحَجمني زيد عنه في التعدّي ، من باب قتل ، عكس التعارف [1] » . والتعارف في هذه الجملة وفيما نقلناه من كلامه في الحاشية ، مشتق من « تعارفه الناس » ولم يذكر « تعارف » في مادة « عرف » ولا « تعارفا » بمعنى عرف أحدهما الآخر ، وإنما ذكر « عرفه وعرّفه تعريفاً واعترف » ، ولم يذكر صيغة « تفاعل » منه .

٥٥ — وقال في « أبر » : « قال أبو حاتم السجستاني في كتاب النخلة : اذا انشق الكافور قيل شقق النخل » ولم يذكر « شقق النخل » في « شـق » بل ذكر « شقه وشق عليه ، وشاقه مشاقة وشقاقاً » .

---

(١) قال في الخاتمة المفيدة من كتابه — ١٠٦٤ — : وقد جاء قسم تعدى ثلاثيه وقصر رباعيه عكس التعارف نحو أجفل الطائر وجفلته ، وأشم الغيم واشمته الريح ، وأنـل ريش الطائر أي سقط ونســلته وأمرت الناقة ، در لبنها وسربتها ، وأطأرت الناقة : إذا عطفت على ولـــدها ، وطأرتها طأراً : عطفتها ، وأعرض الشيء : إذا ظهر ، وعرضته : أظهرته ، وانقم الماء : سكن ، ونقمه الله : سكنه ، وأغاض النهر وغضته ، وأحجم زيد عن الأمر : وقف عنه وحجمته ، وأكب على وجهه وكببته ، وأصرم النخـل والزرع وصرمته أي قطعته ، وأغض اللبن وغضته ، وأثنوا : إذا صاروا بأنفسهم ثلاثة ، وثلثتهم : صرت ثالثهم وكذلك الى العشـرة ، وأبشر الرجـل بمولود : سر به وبشرته ... وأنهم كلام بعضهم أن ذلك على معنيين فقولهم : أنـل الريش وأغاض النهر ونحوه معناه ، حان له أن يكون كذلك) فلا يكون مثل أقام زيد وأقمته ، وقد نصوا في مواضع على ذلك ... » . والوجه الأخير الذي ذكره هو الصواب فالهمزة للصيرورة في الأفعال التي تحتاج الى زمان ولم تأتي للدخول في المكان في غير هذه الأفعال نحو « أشأم » .

٥٦ — وقال فى « إبل » : « والإبل بناء نادر ، قال سيبويه : لم يجىء على فِعِل بكسر الفاء والعين من الأسماء إلا حرفان : إبل وحِبر وهو القلح ... » . وهـذا القول يقتضي كسر الفاء والباء من « حِبر » ولكنه لم يذكر فى شرح « قلح » إلا قوله « قَلِحت الأسنان قلحا من باب تعب تغيرت بصفرة أو خضرة ... والقلاح وزان غراب أسم منه » .

٥٧ — وقال فى « إبل » أيضاً فى إتمام ما نقلته في النقدة السادسة والخمسين « ... ومن الصفات إلا حرف وهي إمرأة بلزّ وهي الضخمـة » ولم يذكر « البلز » ، ولا مادة « بلز » فى كتابه .

٥٨ — وقال فيها « إلا حرف » يعني كلمة ولم يذكر فى « حرف » أن الحرف يطلق على الكلمة .

٥٩ — وقال فى « أبن » : « والآبنوس بضم الباء : خشب معروف وهو معرب ويجلب من الهند واسمه بالعربية سـأسم بهمزة وزان جعفر » . ولم يذكر « السأسم » فى بابه من كتابه .

٦٠ — وقال فى « أبي » : « أبِي الرجل يأبى إباءً بالكسر والمد وإباءة ... وبناؤه شـاذ لأن باب فعل بفعَـل بفتحتين بكون حلقي العين أو اللام ، ولم يأتِ من حلقي الفاء إلا أبِي يأبى وبعض بعض فى لغة وأث الشعر يأث إذا كثر والتف ... » ولم يذكر « أث الشعر يأث » فى مادة « أثّ » من مصباحه .

٦١ — وقال فى « أثى » ، « وطريق ميثاء ، على مفعال ... والمعنى يأتيها الناس كثيراً ، مثل دار معلال أي يحلها الناس كثيراً » ولم يذكر « المعلال » فى « حلّ » من كتابه .

٦٢ — وقال فى « أجر » : « فيقال : آجرت زيداً الدار وآجرت الدار زيداً ، على القلب مثل أعطيت زيداً درهماً ، وأعطيت درهماً زيداً » . ولم يذكر وجه القلب للعبارة فى « عطا » من كتابه بل قال :

« ويتعدى إلى ثان بالهمزة فيقال : أعطيته درهماً » .

٦٣ — وقال فى « أجن » : « والإجانة بالتشديد إناء يغسل فيه الثياب والجمع أجاجين . والإجانة لغة تتنع الفصحاء من استعمالها . ثم استعير ذلك وأطلق على ما حول الغراس فقيل فى المساقاة : على العامل إصلاح الأجاجين . والمُراد ما يحوّط على الأشجار شبه الأحواض » ، ولم يذكر « المساقاة » ولا فعلها فى « سقى » من الكتاب .

٦٤ — وقال فى « أدم » : « الأديم : الجلد المدبوغ ، والجمع أَدُم بفتحتين ، وبضمتين أيضاً وهو القياس ، مثل بريد وبرد » . ثم قال فى أفق : « الأفيق : الجلد بعد دبغه والجمع أُفُقَ بفتحتين ، وقيل : الأفيق الأديم الذي لم يتم دبغه ، فاذا تمّ واحمر فهو أديم » . وبين القولين فرق ظاهر كان عليه أن ينبه عليه فى « أدم » وهو أن الجلد الذي لم يتم دبغه يجوز أن يسمى « أديماً » . مع أنه قال فى تعريفه « الجلد المدبوغ » يعني الكامل الدبغ ، وذلك أنه لا يقال له « مدبوغ » إلا بعد دبغه .

٦٥ — وقال فى « أكم » : « الأكمة : تل وقيل شرفة كالرابية والجمع أكم وأكمات مثل قصبة وقصب وقصبات ، وجمع الأكم إكام مثل جبل وجبال ، وجمع الإكام أُكُم بضمتين مثل كتاب وكتب ، وجمع الأكُم آكام مثل عنق وأعناق » . قلت : لم يسبب الفيومي — رح — فى جمع « الأُكُم » بضمتين على آكام : فان الأكمة على وزن الأجمة ، وقد قال فى « أجم » : « الأجمة : الشجر الملتف ، والجمع أَجَمٌ مثل قَصبة وقَصَب ، والآجام جمع الجمع » يعني أن الأجمة جمعت جمعاً جنسياً على « أكم » بفتحتين ، وجمعت « أكم » على آكام كخشب وأخشاب ، وعلى هذا يكون « الآكام » جمع « الأكم » « بفتحتين ، ويكون الأكم جمع جنس لأكمة .

٦٦ — وقال فى « ألك » : « ألك بين الفسوم ألكاً من باب ضرب وألوكاً أيضاً : ترسّل » . ويعني بترسّل « صار رسولاً وأحمل رسالة » . ولم يذكر « ترسّل » بهذا المعنى فى « رسل » بل قال : « ترسّل فى قراءته بمعنى تمهّل فيها » ونقل قول الزبيدي : إن الترسل والترسيل فى القراءة هو التحقيق بلا عجلة .

٦٧ — وقال في « أمّ » : « فقيل [الأميّ] نسبة الى الأم لأن الكتابة مكتسبة فهو على ما ولدته أمه من الجهل بالكتابة » وقد عدّى الجهل بالباء ، ولم يذكر هـــذا الوجه في « جهل » بل قال : « جهلت الشيء جهلاً وجهالة : خلاف علمته . « وجهل الحق : أضاعه » . ولم يذكر « تجاهل » مع أنه استعمله في « إنْ » .

٦٨ — وقال في « أمن » : « والموجود في مشاهير الأصول المعتمدة » : ولم يذكر المشاهير جمع المشهور في مادة « شهر » .

٦٩ — وقال في « أمن » : « وهذا لا يرتبط بما قبله فافهمـه » . ولم يذكر « ارتبط » في « ربط » ، وقال ابن كمال باشا : « الرتبط . قول الناس : فلان مرتبط بكذا ، على البناء للفاعل خطأ ، والصحيح (مرتبط بكذا) على بناء المجهول [1] ، لأن ارتبط متعد كربط ، كما اتفقت عليه أئمة اللغة [2] » .

٧٠ — وقال في « بثر » : « وبشر الجلد مثل قرب لغة ثالثة [3] ، وتبثر الجلد : تنفّـط » . ولم يذكر « تنفط » في مادة « نفط » قال : « ويقال : نفطت يده نفطاً من باب تعب ونفيطاً إذا صار بين الجلد واللحم ماء » .

٧١ — وقال في « بدع » : « قوله تعالى : وما كنت بدعاً من الرسل . أي ما أنا أول من جاء بالوحي من عند الله ـ تعالى ـ وتشريع الشرائع » . ولم يذكر في « شرع » التشريع ولا فعله « شرّع » بتشديد الراء ، بل قال : « وشرع الله لنا كذا يشرعه : أظهره وأوضحه » والشرعة بفتح الميم والراء : شريعة الماء » .

---

(١) في نسخة أخرى « على بناء المفعول » .

(٢) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه « ص ٢٣ » .

(٣) الأولى « بثر » كقتل والثانية « بثر » كتعب .

٧٢ — وقال في « بضع »:« وبضع في العدد بالكسر ، وبعض العرب بفتح ، واستعماله من الثلاثة الى التسعة ، وعن ثعلب من الأربعة إلى التسعة ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فيقال : بضع رجال وبضع نسوة ، ويستعمل أيضاً من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، لكن تثبت الهاء في بضع مع المذكر وتحذف مع المؤنث كالنيف ، ولا يستعمل فيما زاد على العشرين ، وأجازه بعض المشايخ فيقول : بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة وهكذا ، قاله أبو زيد » . فقوله : « لكن تثبت الهاء في بضع مع المذكر وتحذف مع المؤنث كالنيف غير واضح فان « النيف » لا تلحقه الهاء ، وليس له قول خاص فيه فنقول بجواز ما ذهب إليه ، قال: « النيف : الزيادة ، والتثقيل أفصح ، وفي التهذيب : وتخفيف النيف عند الفصحاء لحن ، وقال أبو العباس : الذي حصلناه من أقاويل حذاق البصريين والكوفيين أن النيف من واحد الى ثلاث ، (كذا) والبضع من أربع الى تسع ، ولا يقال (نيف) إلا بعد عقد نحو عشرة ونيف ومائة ونيف وألف ونيف » . وأهمل قولهم « نيف وعشرون رجلاً » .

وقال الجوهري في الصحاح : « وبضع في العدد بكسر الباء ، وبعض العرب يفتحها وهو ما بين الثلاث إلى التسع تقول منه : بضع سنين وبضعة عشر رجلاً وبضع عشرة إمرأة ، فاذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لا تقول : بضع وعشرون » . وقال : « النيف : الزيادة ، يخفف ويشدد ، وأصله من الواو ، يقال : عشرة ونيف ومائة ونيف ، وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني » .

وقال المطرزي في المغرب : « والبضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة وعن قتادة إلى التسع أو السبع يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وهو من البضع أيضاً لأنها قطعة من العدد . وتقول في العدد المنيف : بضعة عشر وبضع عشرة بالهاء في المذكر وبحذفها في المؤنث ، كما تقول: ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة ، وكذا بضعة وعشرون رجلاً ، وبضع وعشرون امرأة » . وقال : « النيف بالتشديد ، كل ما بين عقدين ، وقد يخفف وأصله من الواو » وعن

المبرد : السيف من واحد إلى ثلاث (كذا) وفى الحديث أنه ـ ص ـ ساق مئة بدنة ، نحر منها نيفاً وستين وأعطى علياً الباقي . وفى شرح الآثار : ... ثلاثاً وستين ، ونحر علي — رض — سبعاً وثلاثين » .

٧٣ — وقال فى « بغداد » : « لأن بناء فعلال بالفتح باب المضاعف ... ولم يجيء فى غير المضاعف إلا : ناقة بها خزعال وهو الظَّلَع ، وقسطال وهو الغبار » . ولم يذكر « الخزعال » فى موضعه من المصباح المنير ، ولا ذكر « القسطال » فى محله منه .

٧٤ — وقال فى « بر » : « وبررت والدي أبره براً وبروراً : أحسنت الطاعـــة إليه (كذا) ورفقت به وتحريت محابّه » . ولم يذكر « المحاب » فى « حبّ » من مصباحه . وهي ما يحبّه من الأمور والشؤون .

٧٥ — وقال فى « برن » : « يجيء وزنه يفعيل ... وهو نادر فى الأوزان ، ومثله يقطين ويعقيد وهو حبل يعقد بالنار ، ويعضيد وهو بقلة حمرة لها ابن لزج وزهرتها صفراء » ، ولم يذكر « اليعقيد » فى « عقد » ولا اليعضيد في « عضد » .

٧٦ — وقال فى « بلغ » : « لزمه ذلك بالغاً ما بلغ ... من قولهم : من قولهم : بلغت المنزل إذا وصلته » . وقد عدّى وصل وهو فعل الوصول بنفسه ، ولم يذكر ذلك فى « وصل » ، بل قال : « وصلت إليه أصِلَ وصولاً » . وكرر تعديته بنفسه فى « صوب » قال : أصاب السهم إصابة : وصل الغرض » .

٧٧ — وقال فى « بلى » : « وقولهم : لا أباليه ولا أبلي به أي لا أهتم به ولا أكترث له ... والأصل فيه قولهم : تبالى القوم إذا تبادروا إلى الماء القليل فاستقوا ، فمعنى لا أبلي : لا أبادر ، إهمالاً له » ، ولم يذكر في « بدر » « تبادر » بل قال : « بدر إلى الشيء بدوراً وبادر اليه مبادرة وبداراً » .

٧٨ — وقال في « أوى » : « وابن آوى ... التثنية والجمع ابنا آوى وبنات آوى » .

ولم يذكر للجمع وجهاً آخر ، ولكنه قال في « بنو » : « وأما غير الأناسي مما لا يعقل نحو ابن المخاض وابن اللبون فيقال في الجمع بنات مخاض وبنات لبون وما أشبههما ... وفي ابن عرس بنات عرس وفي ابن نعش بنات نعش . وربما قيل في ضرورة الشعر بنو نعش ، وفيه لغة محكية عن الأخفش أنه يقال : بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش » ، وعلى هذه اللغة يجوز أن يقال « بنو آوى » .

٧٩ — وقال في « بات » : « تقول : بات يرعى النجوم . ومعناه ينظر إليها . وكيف ينام من يراقب النجوم » ولم يذكر « المراقبة » بمعنى الملاحظة في « رقب » بل قال : « وراقبت الله خفت عذابه ، وأرقبت زيداً الدار إرقاباً ، والاسم الرُقبى ، وهي من المراقبة ، لأن كل واحد يرقب موت صاحبه لتبقى له » . فهو يستعمل المراقبة بمعنى الملاحظة ولا يعترف بها فعلاً مستقل المعنى ، وقد استعمل المراقبة بمعنى الخوف والخشية في « عين » من الصباح أيضاً قال : « وفي حديث أنه ليغان على قلبي كناية عن الاشتغال عن المراقبة بالمصالح الدنيوية ، فإنها وإن كانت مهمة فهي في مقابلة الأمور الأخروية كالهو عند أهل المراقبة » .

٨٠ — وقال في « تكأ » : « اتكأ وزنه افتعل ، ويستعمل بمعنيين أحدهما الجلوس مع التمكن والثاني [1] القعود مع تمايل معتمداً على أحد الجانبين » . ولم يذكر « التمايل » ولا

---

(١) الصواب « الآخر » لأن الأحد بمعنى واحد منهما أياً كان ، الأول أو الثاني ، قال هو في « وحد » من مصباحه « ويكون مرادفاً لواحد في موضعين سماعاً : أحدهما وصف اسم الباري تعالى فيقال هو الواحد وهو الأحد لاختصاصه بالأحدية فلا يشركه فيها غيره ، ولهذا لا ينعت به غير الله تعالى فلا يقال : رجل أحد ولا درهم أحد ونحو ذلك ، والموضع الثاني (كذا والصواب : الآخر) أسماء العدد للغلبة وكثرة الاستعمال فيقال أحد وعشرون وواحد وعشرون ، وفي غير هذين يقع الفرق بينهما في الاستعمال بأن الأحد لنفي ما يذكر معه فلا يستعمل إلا في الجحد لما فيه من العموم نحو ما قام أحد ، أومضافاً نحو ماقام أحد الثلاثة ... قالوا : وإذا نفي أحد اختص بالعاقل وأطلقوا فيه القول ، وقد تقدم أن الأحد يكون بمعنى شيء ، وهو موضوع للعموم فيكون كذلك ...» . قلت : إن قصره على الجحد والاضافة معارض بقوله — تعالى — وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » . فالشرط كالنفي .

فعله تمايل في « مال » من كتابه .

وقال في « تلد » : « ويقال التالد والتليـــد والتلاد كل مال قديم » وخلافه الطارف والطريف » . ولم يذكر « الطارف » بهذا المعنى في « طرف » ، بل قال : « الطريف : المال المستحدث وهو خلاف التليد ، والمطرف ثوب خز له أعلام ... » .

٨٢ — وقال في « تلع » : « والتلعة أيضاً ما انهبط من الأرض ... » . ولم يذكر في هبط « انهبط » .

٨٣ — وقال « توم » : « التوم وزان قفل حب يعمل من الفضة الواحـدة تومة » . ولم يذكر في « حب » أنّ الحبّ يكون صناعياً أي مصنوعاً بل قال « والحب : اسم جنس للحنطة وغيرها مما يكون في السنبل والأكام والجمع حبوب مثل فلس وفلوس ، الواحده حبة وتجمع على حبات ، على لفظها ، وعلى حباب مثل كلبة وكلاب » .

٨٤ — وقال في « ثمل » : « ثمِل ثَمَلا من باب تعب : اختلفت مذاهب أسنانه وتراكب بعضها على بعض » . ولم يذكر في ركب « تراكب » .

٨٥ — وقال في « ثمّ » : « والثمام وزان غراب : نبت يُسدُّ به خصاص البيوت ، الواحدة ثمامة » . ويعني بالخصاص كل خلل في بناء البيت تمر منه الريح أو ينفذ منه البصر ، ولم يذكره في « خصص » من كتابه .

٨٦ — وقال في « جذب » : « وتجاذبوا الشيء مجاذبةً : جذبه كل واحد إلى نفسه » . وقوله « مجاذبة » خطأ والصواب « تجاذُباً » لأن مصدر تفاعل يتفاعلُ هو « التفاعل » ولو قال « جاذبه الشيء مجاذبة » لصح قوله ، والظاهر أنه استعجل في النقل وأن الأصل الذي نقل هو « وجاذبه الشيء جِذاباً ومجاذبة وتجاذُبوا الشيء تجاذباً » .

٨٧ — وقال في « جذا » : « الجِذوة : الجمرة الملتهبة ، وتضمّ الجيم وتفتح فتجمع جذىً مثل مُدىً وقرى ، وتكسر أيضاً فتكسر في الجمع مثل جزية وجزى » . فقوله « الملتهبة »

يُريديه الشديدة الاشتمال ، ولم يذكر مادة « لحب » في كتابه أصلاً .

٨٨ — وقال في « جرب » : « وفي كتاب الساحة للسموءل : اعلم أنّ مجموع عرض كل ست شعيرات معتدلات يسمي إصبعاً ، والقبضة أربع أصابع والذراع ست قبضات وكل عشرة أذرع تسمى قصبة ، وكل عشر قصبات تسمى أشلاً ، وقد سمي مضروب الأشل في نفسه جريباً ومضروب الأشل في القصبة قفيزاً ، ومضروب الأشل في الذراع عشيراً ... ونقل عن قدامة الكاتب أن الأشل ستون ذراعاً ، وضرب الأشل في نفسه يسمى جريباً » ، كرّر الأشل مرات كما رأيت ولكنه لم يذكره في كتابه في مادته .

٨٩ — وقال في « أذن » : « والأذان : اسم منه [من أذّن] والفعال يأتي اسماً من فعّل بالتشديد مثل ودّع وداعاً وسلّم سلاماً وكلّم كلاماً وزوّج زواجاً وجهّز جهازاً » . ثم قال في « تبر » : « ويتعدى بالتضعيف فيقال : تبره والاسم التبار ، والفعال بالفتح يأتي كثيراً من فعّل نحو كلم كلاماً وسلم سلاماً ودّع وداعاً » . وفي خاتمة الكتاب قال : « وقوله تعالى : والله أنبتكم من الأرض نباتاً . قيل هو مصدر لطاوع محذوف والتقدير : فنبتّم نباتاً ، وقيل وضع موضع مصدر الرباعي لقرب المعنى كما يقال : قام انتصاباً . وقيل : هو اسم المصدر . وهذا موافق لقول الأزهري فانه قال : كل مصدر يكون لأفعل فاسم المصدر فعال نحو أذاق فواقاً وأصاب صواباً وأجاب جواباً . أقيم الاسم مقام المصدر » . وكان على المؤلف أن يجمع بين هذه الأقوال ليستفيد القارئ أنّ ما يشتق من الثلاثي من هذا الضرب ينوب عما يشتق من الرباعي من دون قصره على وزن واحد من أوزان الرباعي .

٩٠ — وقال في « جسر » : « وامرأة جسور أيضاً وقد قيل جسورة ، وناقة جسورة : مقدمة على سلوك الأوعار ، ولا يوصف الذكر بذلك » . ثم قال في « عدا » : « وقال [أبو علي القالي] في البارع : إذا كان فعول بمعنى فاعل استوى فيه المذكر والمؤنث فلا يؤنث بالهاء سوى عدو فيقال فيه عدوّة » . وكان عليه أن يلم بطرفي هذين القولين فقد حدث بينهما تناقض .

٩١ — وقد ذكر « الأوعار » المنقولة آنفاً من كتابه في النقدة التسعين ولم يذكرها في « وعر » بل قال : « الوعر : الصعب وزناً ومعنى وجبل وعر ومطلب وعر . ووَعر وعراً من باب وعد ، ووعر وَعَراً من باب تعب فهو وعير . ووُعر بالضم وُعورة ووعارة » . هذا كل ما ذكره في هذه المادة . والوعر الذي ذكره هو المكان الصلب ضد السهل وقد نقل من الوصفية الى الاسمية وجمع على « الأوعار » .

٩٢ — وقال في « جسّ » : « جسّه بيده جساً من باب قتل واجتسه ليتعرفه » ، ولم يذكر « تعرّفه » في مادة « عرف » وإنما ذكر « عرفه معرفةً وعرفاناً وعرّفه به تعريفاً وعرف عليهم عرافة واعترفه بالشيء اعترافاً وعرّفوا تعريفاً : وقفوا بعرفات » .

٩٣ — وقال في « جف » : « والتجفاف تفعال بالكسر : شيء تلبسه الفرس عند الحرب كأنه درع والجمع تجافيف ... وقال ابن الجواليقي : التجفاف معرب ومعناه ثوب البدن . وهو الذي يسمى في مصرنا بركمطوان » ، قلت : الذي في المعرب لابن الجواليقي : « والتجفاف : فارسي معرب وأصله بالفارسية (تَن باه) أي حارس البدن » . وعلمنا بهذا النص أن مؤلف المصباح لم يحسن النقل وأن العبارة المفيدة « وهو الذي يسمى في عصرنا بركمطوان » من مضافاته وبيانه ، ولكنه لم يذكر « البركمطوان » في موضعه من كتابه . والصحيح أنه عرف بهذا الاسم قبل عصر الفيومي ، ويجوز فيه ثلاث لغات « بركمطوان وبركستوان وبركشتوان [1] » وأحسب أن أصله بالفارسية « بركشتبان » أي حافظ لحم الصدر . وقد جاء ذكر « البركمطوان » في حوادث سنة « ٥١٣ هـ » في الوقعة التي جرت بين السلطانين سنجر بن ملكشاه السلجوقي وابن أخيه محمود بن محمد بن ملكشاه بصحراء ساوة من بلاد العجم الغربية ، قال أبو المظفر سبط ابن الجوزي : « ... وبقي محمود في القلب بازاء سنجر ،

(١) هكذا وجدته مشاراً اليه في دفتر من دفاتري وهو مرقوم بـ « ٢ ص ٤٢ » وقد شذ عني أخيراً .

فزحف سنجر بالقبلة وعليها البركصلوانات [1] وفيها المرايا اللامعة وعليها القناطة [1] ... » .

٩٤ — وقال في ج ل ل وقد نقلناه ولم نذكر القاعدة : « وجلّل المطر الأرضَ بالتثقيل غمّها وطبقها فلم يدع شيئاً إلا غطى عليه ، قاله ابن فارس » ولم يذكر في « غ ط ا » جواز أن يقال « غطى عليه » بمعنى غطاه تغطية وهو سائغ كأمثاله من أفعال الاستيلاء والاستعلاء مثل « ختمه وختم عليه وعلاه وعلا عليه وعصه وعض عليه وقبضه وقبض عليه وقد ورد في النثر فضلاً عن الشعر ، فمن ذلك قول المبرد في خطبته الكامل : « فإن انعقدت عليه جنيتا الكلام غطتا على عواره » وقال أحد شعراء العصر الأموي :

قالت أتبصر من حولي فقلت لها غطّى هوالكِ وما ألقى على بصري

٩٥ — وقال في « جمع » : « وحمدت الله تعالى بمجامع الحمد أي بكلمات جمعت أنواع الحمد والثناء على الله تعالى » وقال في ح م ي : « وقوله عليه السلام : لا أحصي ثناءاً عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وقال في ح م د : « حمدته : أثنيت عليه » وقال في ق ر ض : « وتقارضا الثناء : أثنى كل واحد على صاحبه » . وقال في ط ر و « أطرأته : مدحته وأطريته: أثنيت عليه عن الرقسطي » . وقد استعمل « أثنى والثناء » لمطلق المدح من غير قيد ولكنه قال في ث ن ى : « يُقال : أثنيت عليه خيراً وبخير وأثنيت عليه شراً وبشر ، لأنه بمعنى وصفته ، هكذا نص عليه جماعة منهم صاحب المحكم وكذلك صاحب البارع وعزاه إلى الخليل

(١) جاء في مختصر مرآة الزمان « ٨ : ٧٨ من طبعة حيدر أباد « البركصلوات » مع علامة الاستفهام ومن المشرفين على طبع هذا الكتاب الأستاذ المستشرق فريتس كرنكو ، فلم يهتد هو ولا لجنة التصحيح بعد التصحيح إلى صحة اللفظ ، وفي هذه الطبعة أوهام كثيرة مختلفة الأنواع ، كالذي ورد في الصفحة الثانية « هل أنت منقذ شكوى من بدي ذوي » والصواب « شلوي » وفي الصفحة ٧ « لو عاش العبيدي » والصواب « العبادي » وفي س ١٢ « وكان قد أضر به قبل موته » والصواب « قد أضر قبل موته » أي عمي ، وفي س ١٤ « عميق الملح فاحفظ فيه روحك » والصواب « عميق الملح » . وفي س ١٥ « ولا دمي سجال دما » والصواب « ولا دمي استحال دما » . وفي س ٢٦ « يا آل ياشدة ، يا آل عوف » والصواب « يا آل ثاشرة » وفي س ٢٧ « فوض السلطان عمد الى معروف الخادم عمارة العراق » والصحيح « إلى بهروز الخادم » . وفي س ٤٠ « الشريف بن أبي الحسن » والصواب « ابن أبي اليمن » باليم والنون .

ومنهم محمد بن القوطية وهو الحبر الذي ليس في منقوله غمز ، والبحر الذي ليس في منقوده لمز ، وكأن الشاعر عناه بقوله :

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

وقد قيل فيه : هو العالم النحرير ذو الاتقان والتحرير والحجة لمن يعضده والبرهان الذي يوقف عنده . وتبعه على ذلك من عرف بالعدالة ، واشتهر بالضبط وصحة المقالة وهو السرقسطي وابن القطاع ، واقتصر جماعة على قولهم : أثنيت عليه بخير ، ولم ينفوا غيره ، ومن هنا اجترأ بعضهم فقال : لا يستعمل إلا في الحسن ، وفيه نظر ، لأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفيه عما عداه ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ولو كان الثناء لا يستعمل إلا في الخير كان قول القائل : أثنيت على زيد . كافياً في المدح ، وكان قوله : وله الثناء الحسن . لا يفيد إلا التوكيد . والتأسيس أولى فكأن في قوله (الحسن) احترازاً من غير الحسن فانه يستعمل في الذم كما قال ، والخير في يديك والشر ليس إليك ، وفي الصحيحين : مروا بجنازة فأثنوا عليها خيراً . فقال عليه الصلاة والسلام : وجبت ، ثم مروا بأخرى فأثنوا عليها شراً ، فقال عليه الصلاة والسلام : وجبت ، وسئل عن قوله (وجبت) فقال : هذا أثنيتم عليه خيراً ، فوجبت له الجنة ، وهذا أثنيتم عليه شراً ، فوجبت له النار ، الحديث ، وقد نقل النوعان في واقعتين تراخت إحداهما عن الأخرى من العدل الضابط عن العدل الضابط من العرب الفصحاء من أفصح العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة فانهم قد يكتفون بالنقل من واحد ، ولا يعرف حاله فانه قد يعرض له ما يخرجه عن حيز الاعتدال من دهش وسكر وغير ذلك ، فاذا عرف حاله لم يحتج بقوله ويرجع قول من زعم أنه لا يستعمل في الشر إلى النفي ، وكأنه قال : لم يسمع فلا يقال . والاثبات أولى ، ورد من قال :

وإن الحق سلطان مطاع ... وما لخلافه أبداً سبيل

وقال بعض المتأخرين : إنما استعمل في الشر في الحديث للازدواج . وهذا كلام من لا يعرف اصطلاح أهل العلم بهذه اللفظة » .

وكان صاحب هذا الكلام المسهب فيه خليقاً أن يستعمل « أثنى والثناء » على حسب ما تقتضيه من البيان .

٩٦ — وقال في ج م د : « فقالوا : رمضان لما أرمضت الأرض من شدة الحر » . ولم يذكر « أرمض » في مادته بل قال : ورمضان اسم للشهر ، قيل سمي بذلك لأن وضعه وافق الرمض وهو شدة الحر » .

٩٧ — وقال فيها أيضاً : « وشهر ربيع لما أربعت الأرض وأمرعت » أي ظهر فيها الربيع ، ولم يذكر هذا الفعل بهذا المعنى في « ربع » .

٩٨ — وقال فيها : « وشعبان لما أشعبوا الغزو » ولم يذكر « أشعب » في مادة ش ع ب .

٩٩ — وقال في ج ي ح و ن : « جيحون نهر عظيم وهو نهر بلخ ، ويخرج من شرقيها من إقليم يتساخم بلاد الترك » . ومعنى تاخمه اتصل حده بحده ، ولم يذكر هذا الفعل في « تخم » بل قال : « التخم : حد الأرض والجمع تخوم مثل فلس وفلوس وقال ابن الأعرابي وابن السكيت : الواحد تخوم والجمع تُخُم مثل رسول ورسل ... » . ولم يتكلم على اشتقاق فعل منه بل انتقل الى « التخمة على وزن رطبة » وتكلم على أصلها .

« له صلة »

مصطفى جواد